معجم الفقه والقانون

اصدر المكتب الدائم القسم الاول من معجم الفقه والقانون وهو جزء من عشرة اجزاء وقد وزع على اوسع نطاق فى العالم العربي واليكم هذا البيان حول المعجم الجديد :

ان جمع المعرب من مصطلحات كل علم وفن المتفرق فى بطون شتى الكتب والمجلات وغيرها من المصادر عمل ضروري لتنسيق التعريب ولتوحيد المصطلحات فى مختلف البلاد العربية ، والغرض من هذا المعجم هو ان يحقق هذا العمل فى الميدان القانوني بجمعه حصيلة ما عرب فى العالم العربي حتى الآن من المصطلحات القانونية الفرنسية واللاتينية . ولبلوغ هذا الغرض عمدنا الى تجريد هذه المصطلحات من معاجم الترجمة والكتب والمجلات وغيرها من المصادر التي بين ايدينا والى ترتيب جزازاتها حسب حروف الفاظها الاعجمية قبل طبعها على الورق المهرق واخراجها فى هذا المعجم الفرنسي — العربي «معجم الفقه والقانون » الذي سنصدر اجزاءه كلها ان شاء الله على شكل هذا الجزء الاول الخاص بحرفي « A » و « B »

وقد رقمنا المصطلحات العربية والاعجمية ترقيما متسلسلا وذيلنا هذا الجزء بفهرس لمفرداته العربية مرتبة تربيا الفباتيا لنيسر الحصول على مقابلها الفرنسي او اللاتيني وبذلك نجعل ايضا من هذا المعجم الفرنسي — العربي معجما عربيا — فرنسيا الى حد ما .

وميزة هذا المعجم هي انه يضع امام كل مصطلح فرنسي او لاتيني مقابلاته العربية المتعددة اما بسبب الاختلاف فى الترجمة واما بسبب دلالة المصطلح الفرنسي على اكثر من معنى واما للسببين معا . ورأينا لزاما علينا ان نميز بين الفئة الاولى من المصطلحات العربية وبين الفئة الثانية فرمزنا الى الاولى وهي المترادفات بعلامة = ورمزنا الى الثانية وهي المعاني المتعددة بعلامة + وينبغي ان ننبه على اننا لم نعتبر مترادفين مصدر الفعل العربي فى صيغته المتعدى بها الى الغير ومصدره فى صيغة المطاوعة كما يتبين ذلك بوضوح فى المثل التالي الذي نسوقه من اول مصطلح فى هذا المعجم :

1 — خفض=انقاص+انخفاض Abaissement — 1.

الكلمة الفرنسية هي فى نفس الوقت مصدر لفعل « Abaisser » فى صيغته المتعدى بها الى الغير والتي يعني فيها « خفض » و « انقص » ومصدره فى صيغته التالية « s'abaisser » صيغة المطاوعة والتي يعني فيها « انخفض » . فاننا لم نعتبر كلمة « انخفاض » مرادفة لكلمة « خفض » وانما اعتبرناها مغايرة لها ولذلك رمزنا الى تباين المعنى بينها وبين « خفض » و « انقاص » بعلامة + بينما رمزنا الى ترادف كلمتي « خفض » و « انقاص » بعلامة = ..

ورأينا من الفائدة كذلك ان ننبه على المقابل العربي الوارد فى اكثر من مصدر فرمزنا اليه بعلامة : × وبهذا الصدد نوضح ان وضعنا مقابلا عربيا واحدا امام المصطلح الاعجمي لا يعني بأي حال ان ذلك المقابل قد تم الاتفاق عليه فى جميع البلاد العربية ولا وقع عليه حتى اجتماع مصادر هذا المعجم بل على العكس ان وجود مقابل عربي واحد امام المصطلح الاجنبي بدون هذه العلامة يعني انه لم يرد ذكره الا فى مصدر واحد من المصادر التي بين ايدينا والتي ذكرنا اسماءها فى آخر المعجم .

وقد اشرنا بحرف «ب» الى المصطلحات البريدية وبحرفي «ف.م.» الى مصطلحات الفقه المالكي وبـ « م.م.» الى مصطلحات النصوص التشريعية للملكة المغربية نظرا لما لها من صبغة خاصة ، ولم نشر الى هذه المصادر الا عند انفرادها بمقابل عربي يختلف عن المقابلات الواردة فى بقية المصادر أو عندما لا يوجد مصطلحه اصلا فى غيرها .

ونود ان نشير الى ان مصادر كل جزء من هذا المعجم ستكون أوفر من مصادر سابقه وذلك لاننا نتوخى استقصاء جميع المعربات القانونية فى مختلف مصادرها ونحرص على الا يفوتنا منها الجديد .

واننا لنرجو من قرائنا الكرام ان يتفضلوا بارشادنا الى ما قد نكون اغفلناه من المعاجم والكتب القانونية التي يرونها جديرة بأن تكون من مصادر هذا المعجم القانوني المراد له الاستقراء لنكمل بها مادة الجزء الثاني والاجزاء الباقية كما نرغب اليهم فى التكرم بابداء الملاحظات والمقترحات التي قد تبدو لهم بشأن المنهاج الذي سلكناه فى اعداد هذا المعجم وسنكون لصنيعهم من الشاكرين .

وبقي علينا ان نقول ان هذا العمل اللغوي الهام قد امكن انجازه بمساعدة مصلحة التعريب التابعة لمكتب التسويق والتصدير بالدار البيضاء وبفضل رجال هذا المكتب الحازمين وعلى رأسهم المدير العام السيد عبد الوهاب العراقي ونائب المدير العام السيد عبد الرزاق مكوار . وليس هذا المعجم سوى جزء من العمل الضخم الذي يشارك فيه مكتب التسويق والتصدير مشاركة فعالة الى جانب سائر الهيئات اللغوية فى العالم العربي .